

دراسة قياسية لسلوك رأس المال الأجنبي المباشر في ظل تطور نظم الصرف بالجزائر

د. بن عيني رحيمة

أ. فوقي خديجة

الملحقة الجامعية "مغنية" جامعة " تلمسان

الملخص: انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول من أجل جذبها إليها يتبادر مباشرة أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة تعزز النمو الاقتصادي ، فاستنتجت هذه الدراسة القياسية باستعمال برنامج Eviews7 وباستخدام تقنية التكامل المتزامن انه لا يوجد اثر في المدى الطويل بين المتغيرين سعر الصرف الرسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء خلال فترة التثبيت أو فترة التعويم .

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظام سعر الصرف (التثبيت ، التعويم)، اختبار إستقرارية السلاسل ADF ، تقنية التكامل المتزامن ، Engel-Granger ، نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

Abstract:

Based on the growing interest in the phenomenon of foreign direct investment and increased competition among nations for lured comes to us that the latter brings several advantages to the host countries to promote economic growth, the results this study standard using program Eviews7 with using a quantitative method according to the technical of cointegration there was no direct effect in the long term between the two variables the official exchange rate and foreign direct investment inflows, both during the fixing regime or the floating regime.

Key Word: foreign direct investment, the exchange rate system (fixing, floating), test the stationarity of the séries the ADF, technical Co- intégration- Engle-Granger – Error Correction Model ECM.

مقدمة: ان التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية الراهنة تحتم على أي دولة مواكبتها من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة فهذه التحولات و التغييرات الاقتصادية العالمية ترتبط ارتباطا واضحا ومحددا بامتلاك عناصر القوة الاقتصادية القائمة على الاقتصاد المعرفي الذي يصب في نطاق تحويل تكنولوجيا فائقة التقدم وإلى صناعة سلع ومنتجات قادرة على اختراق الأسواق العالمية بجودتها وهذا ما يحدّد الفرق بين الدول المتقدمة و الدول النامية. هذا الفرق الذي يمكن تقليصه بإحلال تنمية اقتصادية قائمة على اختيار استثمارات ضخمة اختيارا سليما و ناجعا يعود على الاقتصاد بالفائدة طبعاً في ظل الموارد المتاحة لكل دولة. مما يستدعي توفر رؤوس أموال لتمويل هذه المشروعات الاستثمارية الطموحة تمويلا داخليا أو خارجيا إذا تطلب الأمر بإتباع كل وسائل وطرق التحفيز لجلب رأس المال الأجنبي للداخل. وتعتبر الجزائر كدولة نامية من أهم الدول التي يمكن لها أن تستقطب أكبر قدر من تدفقات رأس المال الأجنبي نظرا للإمكانيات الهائلة المتاحة لها في القطاعات الإستراتيجية التي تميزها عن باقي الدول البحر الأبيض المتوسط أو باقي دول القارة الإفريقية وطبعاً من بين أهم المؤشرات المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي

المباشر أن تتميز الدولة المستقبلية على كل من الاستقرار الاقتصادي و السياسي معا. ومن أهم مقاييس قياس درجة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الدولة هو المتغير الاقتصادي الكلي سعر الصرف. الذي يمثل مقياسا حقيقيا للأداء الاقتصادي الكلي الناجح للدولة. ومن أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل ظروف اقتصادية ناجحة للدولة. ومن بإصلاحات اقتصادية ومالية شاملة منذ بداية التسعينات مسّت أساسا نظام الصرف المتبع، حيث انتهجت نظام وسياسة التمويل المدار لسعر صرفها بدلا من نظام التثبيت. الذي طبق ضمن برامج التعديل الهيكلي خلال هذا العقد من الزمن. كما أنها لم تهمل جانب الاستثمار الأجنبي المباشر محاولة تشجيعه وتحفيزه قانونيا مع منح كافة التسهيلات لدخوله. ومن أجل هذا في هذه الدراسة سنحاول دراسة سلوك رأس المال الأجنبي في ظل أنظمة الصرف التي مرت بها الجزائر أولا ثم نتنقل لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال نفس فترة الدراسة الممتدة بين 1977 و 2011 في شكل دراسة قياسية محاولين الإجابة على الإشكالية التالية :

في ظل أي نظام صرف استطاعت الجزائر جذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية السابقة و محاولة منا الوصول إلى نتائج أكثر دقة نستعين بالفرضيات التالية:

1- أن أكبر حجم لتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر للجزائر كان في ظل إتباع نظام لتحرير سعر الصرف وهو التمويل المدار.

هدف الدراسة: تحاول هذه الورقة الوصول إلى هدفين رئيسيين هما:

1- قياس وتحليل أثر نظام الصرف المتبع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لتحديد أي النظامين (التثبيت أم التمويل المدار) له أفضل الأثر على جذب رؤس المال الأجنبي المباشر.

عينة و أسلوب الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري من خلال شرح كل المراحل التي مرّ بها نظام الصرف بالجزائر منذ الاستقلال بعد شرح واقع الاستثمارات الأجنبية مباشرة في الجزائر وتطورها و تقيّم مناخها الاستثماري ليليا بعد ذلك الجانب التطبيقي القياسي الذي يهتم بقياس حركة رأس المال الأجنبي المباشر و تأثيره بتغيرات سعر الصرف، إضافة إلى تخصيص النتائج و اقتراح بعض التوصيات. أما عينة الدراسة فتمثل في متغيرات اقتصادية كلية تقوم بدراسة علاقاتها مع بعضها البعض وهي سلسلة سعر الصرف الاسمي (NER) تدفقات استثمار أجنبي مباشر (FDI) ، وكانت فترة الدراسة محدّدة ب 1977-2011.

تطور نظام الصرف في الجزائر: لقد مرّ سعر الصرف الدينار الجزائري بعدة مراحل في تطوره هذا الاستقلال تتمثل في مرحلة بعد الاستقلال : 1964-1987 حيث كان سعر الصرف ثابتا مع الفرنك الفرنسي حيث ثبت بعده لعملة من العملات المختارة حسب أهمية الشركاء التجاريين للدولة في جانفي 1974 (14) ³⁵⁹ عملة كان الدولار أساسيا في الترويج منتقلا بعد ذلك لمرحلة ثانية وهي مرحلة سعر الصرف الديناميكي الممتدة من 1987-1993 التي قامت على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب لسعر الصرف حيث انتقل في هذه الفترة " معدل سعر الصرف الدينار من 4,936 دينار/\$ إلى 10,476 دج/\$ في نهاية ديسمبر 1990 إلى 15,889 دج/\$ في يناير 1991 ثم 16,595 دج/\$ في فيفري

³⁵⁹ هذه العملات هي: الدولار الأمريكي، المارك ألماني، البيزو الإسباني، الليرة الإيطالية، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكرون الدانماركي، الدولار الكندي، الفلوره الهولندية، الجنيه الإسترليني، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، الكورون الروجي، الشيلينغ النمساوي

1991 ليستقر في حوالي 17,8 دج/\$ نهاية مارس 1991 «³⁶⁰. أما مروره عبر نظام جلسات التثبيت 1994-1995 المتميزة بتطبيق برامج التعديل الهيكلي على سياسة الصرف بالجزائر تم تخفيض سعر الصرف بنسبة 40,17% التي تبعتها مرحلة سوق الصرف ما بين البنوك المطبقة في نهاية 1995 وسنة 1996 حيث تم محاولة تحرير سعر الصرف و ذلك عن طريق آلية العرض و الطلب عليه و تم

تأسيسه من طرف بنك الجزائر "حسب القرار رقم 95-08 ليوم 1995/12/23 المتعلق بسوق الصرف"³⁶¹، وكذا التعليمات رقم 78 -95 ليوم 26 ديسمبر 1995 الخاصة بوضعيات الصرف و التعليمات رقم 79- 95 ليوم 27 ديسمبر 1995 الخاصة بطريقة التنظيم و العمل داخل سوق الصرف ما بين البنوك "³⁶² و الهدف الأساسي من سوق الصرف بين البنوك هو تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

في بداية عام 1996 شرع في تسيير سعر صرف الدينار بنظام التعويم المدار مع إمكانية البنك المركزي لتعديله عند الضرورة. كما أصدر بنك الجزائر في تعليمة خاصة " رقم 08-96 الصادرة يوم 18 ديسمبر 1996 "³⁶³ تسمح بفتح مكاتب الصرف الخاصة وقد ظل هذا النظام قائما الى يومنا هذا .

من خلال هذه النظرة التاريخية لسعر صرف الدينار الجزائري المزرية أجبر أصحاب القرار في السلطة على البحث عن طريقة لتسيير سعر الصرف تؤدي به إلى الاستقرار. " وعاد سعر الصرف إلى الاستقرار في سنة 2003 فلاحظوا من خلال تخفيض الدينار نسبة للأورو بأكثر من نسبة 7 % بالمقارنة مع نسب التخفيض حوالي 2 % نسبة للدولار ما بين 2004-2005. وفي نهاية نوفمبر 2006، واصل الدينار ارتفاعه نسبة للدولار بحوالي + 5,5 % كما واصل انخفاضه في نفس الفترة بنسبة للأوردو بحوالي 6% "³⁶⁴ . "وبصفة شاملة فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك حقق نتائج ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في متوسطه السنوي (2,64 %) في 2010 و بقي في مستواه التوازني في متوسط السنوي بـ 1,16% "³⁶⁵

من خلال تحليلنا لتطورات سعر الصرف تبين أن السلطات النقدية تدعي فقط أنها تتبنى نظام التعويم المدار، لأن التطبيق مخالف لذلك تماما، لأنه في الحقيقة الدينار الجزائري لا يزال يعيش في ظل نظام الصرف الثابت المتحكم في وضعيته، وبهذا يمكننا القول أن الجزائر تصنف نظام صرفها بالتعويم المدار رسمياً ويربط العملة فعلياً ، فهي من بين الدول النامية التي صنفها الصندوق النقد الدولي بذلك و أثبتت ذلك دراسة الأستاذ آيت يحي سميح³⁶⁶ المعنونة بالتعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع في 2011. فقد توصل إلى نتائج أن السلطات النقدية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار. لأن مسار الدينار

³⁶⁰ Mourad Benachenhou, «Inflation, dévaluation, et manginalisation» Dar echrika alger, s a p, p23.

³⁶¹ Règlements Banque d'Algérie 2000-2009, p343.

³⁶² Instructions et notes aux Banque 2000-2009, Banque d'Algérie, p522.

³⁶³ Ref.op.cite, p522.

³⁶⁴ Elor Duchman, la politique du change en Algérie, missions Economiques, Fish de synthèse, 30/11/2006

³⁶⁵ Banque d'Algérie, rapport 2010, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2011, p52-53-54-55.

³⁶⁶ آيت يحي سميح، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مرجع سابق، ص 61-70.

الجزائري واضح فهو دائما في أدنى مستوياته، وقد اثبت كذلك أن الدينار يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم و أن الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية بالإعلان عن هذا النوع من النظم هي الضغوطات المطبقة عليها من طرف FMI .

واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وتطورها منذ الاستقلال: إن النظرة الجزائرية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت قائمة على أساس عرقلته ورفض تشجيعه وذلك طيلة هذه المدة نظرا لانتهاج الجزائر نمط الاشتراكية في التسيير كمنهج للتنمية الاقتصادية. حيث قامت الجزائر في أواخر الستينات بانتهاج سياسة تأمين الثروات الطبيعية وعلى رأسها الممتلكات الأجنبية عبر كامل التراب الوطني، "فقد كانت في هذه الفترة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مهمشة جدًا"³⁶⁷ وذلك راجع لنظرة السلطة الجزائرية على أنه نوع من أنواع الهيمنة الأجنبية و أنه وسيلة لاستيلاء على الثروات وقد تبنت خلال هذه الفترة قانوني 63 و66 المحدد لدور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و مكانته و أشكاله و الضمانات الخاصة وذلك طبقا لتعليمات مجلس الثورة. وذلك خلال الفترة 1962-1989 أما في المرحلة الموالية 1990-2001 فقد ظهرت النظرة الإيجابية حول حصول استقرار في الاقتصاد الكلي ومراجعة القوانين المتعلقة بجلب الاستثمارات نحو البلد، حيث أنه تم توقيع أكثر من 20 عقد شراكة مع مؤسسات مستثمرة منتجة أمريكية و أوروبية"³⁶⁸، ولقد تميّزت سنة 1990 بصور قانون للإصلاح وهو قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 والذي يعتبر خطوة أساسية في مجال الاستثمارات حيث قام بتحرير الاستثمار الأجنبي وذلك بإلغاء قانوني 13/82 و 13/83 اللذان أدخلتا مقاييس تحدد نسبة رأس المال في الشركة المختلطة وتبع قانون النقد و القرض القانون المتعلق بترقية الاستثمارات في 15/10/1993، أما في المرحلة التالية 2001-2010

فقد جاء أمر يحدد النظام الذي يعتمد إلى تطبيقه على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، فقد أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين في العالم، كما يركز هذا النص القانون على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي تهدف لإنتاج السلع و الخدمات. وبذلك "ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2008 بـ 920% ما يعادل جمع 525 مليار دينار مما أظهر عدم تأثر الاستثمار في الجزائر بالأزمة المالية لأن المؤشرات الاقتصادية كانت جيدة"³⁶⁹ حيث واصلت ارتفاعها "إلى 14 % بين 2010 و 2011، ما تعدى 2.26 مليار دولار إلى 2.57 مليار دولار"³⁷⁰ و الجدول التالي يوضح مكانة الجزائر بين مجموعة من الدول العربية فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها ما بين 2006 و 2011 .

جدول رقم (1) تدفق استثمارات الأجنبية في الفترة بين 2006 و 2011 . الوحدة : مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1795	1662	2594	2746	2264	2571
المغرب	2449	2805	2487	1952	1574	2519

³⁶⁷ Profil pays-Algérie-, institut de la méditerranée, France et Économique research from Egypt., coordinateurs FEMIS ? JANVIER 2006, P 137

³⁶⁸ عبد المجيد بغدادي المدير العام لوكالة في منتدى التلفزيون الجزائري يوم 2005/03/05 .

³⁶⁹ Zine M.Barka, Annual report on international finance and développement in Africa 2009-Algerie, CeSPI, 2009, p11

³⁷⁰ Les Investissements directs étranger en Algérie en 2011, publications des services économiques, Tresore DG, Embrassade de France en Algérie, décembre 2012, p1-3.

1143	1513	1688	2759	1616	3308	تونس
N01	1909	3310	3180	3850	2064	ليبيا
-483	6386	6712	9495	11578	10043	مصر

المصدر: CNUCED³⁷¹

3- الدراسة القياسية :

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ،وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) ، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي (IMF) و بنك الجزائر وإحصائيات المالية الدولية. IFS و البنك الدولي ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1977-2011). للمتغيرات اقتصادية وهي سعر الصرف الرسمي ،تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة الدراسة وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على أثر تغير سعر الصرف الرسمي على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3-1. الأدوات القياسية المستعملة:

قبل أن نبدأ في إجراء اختبار التكامل المتزامن و دراسة العلاقات السببية ، من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة القياسية ، حيث ينبغي في المرحلة الأولى معرفة درجة تكامل كل من سعر الصرف الرسمي و الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام اختبار (1981) ³⁷² Augmented Dickey Fuller (ADF) ، أما في المرحلة الثانية فسوف نعلم على اختبار التكامل المتزامن ³⁷³ لـ Engel ³⁷⁴ و Granger (2003).

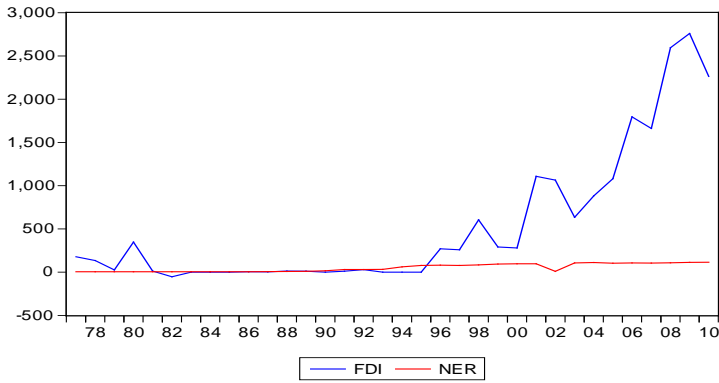
1/ دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل البدء في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المتزامن للمتغيرين سعر الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نوضح تطورهما خلال فترة الدراسة بالشكل التالي:

³⁷¹ - CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 20^{ème} édition, new York et Genève, 2010.

³⁷² - Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981) Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 49, 1057-1072

³⁷³ - Engle, R.F., and Granger, C.W.J.,(1987):Cointegration and Error Correction: Representation Estimation and Testing, Econometrica, Vol.55, pp251-276.



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج EViews
1-1/دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لقد أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة مما أدى بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى هذا والجدول الآتي يوضح نتائج الإستقرارية:

اختبار ADF للفروق الأولى			tΦj	المستوى العادي			اختبار ADF	المتغيرات
القيمة				القيمة				
الدرجة	القيمة	الدرجة	tΦj	الدرجة	القيمة	الدرجة	tΦj	
10%	5%	1%		10%	5%	1%		
-	-	-	-	-	-	-	-0,04	FDI
2,6174	2,9571	3,6537	6,223	2,615	-2,954	-3,64		
-	-	-	-	-	-	-	-0,7588	NER
-2,617	2,9571	3,6537	8,557	2,617	-2,957	3,654		

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 7.

من خلال النتائج المبينة في الجدول اتضح أن القيمة $t\Phi_j$ لكل من سعر الصرف الرسمي NER وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و5% و10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدة وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية. هذه النتائج سمحت لنا بالمرور إلى الاختبار التالي وهو اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات الغير مستقرة التي لاحظنا من خلالها أن قيم $t\Phi_j$ للتفاضلات الأولى للمتغيرين أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1% و5% و10%. واستنادا إلى هذه النتائج فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يعني استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفروق الأولى، وبالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة مما يسمح لنا بالمرور إلى اختبار التكامل المترامن لـ Engle - Granger 1987 . قبل المرور إلى اختبار التكامل المترامن نقوم بتقدير معادلة الانحدار البسيط للمتغيرين باستعمال برنامج Eviews دائما وهي كالتالي:

$$FDI=C(1)*NER+C(2)$$

$$FDI= 12.36656*NER+100.3156$$

أي: وكان معامل التحديد ذو قيمة موجبة $R=0.4900$ بين سعر الصرف الرسمي و الاستثمار الأجنبي المباشر بثبت وجود علاقة بينهما بنسبة 49%.

1-2/ اختبار التكامل المتزامن: تقدير علاقة المتغيرين في المدى الطويل: بتحقيق الشرط الأول للتكامل الزمني بين المتغيرين وهو تكاملهما من نفس الدرجة يمكننا تقدير العلاقة بينهما في المدى الطويل عن طريق استعمال طريقة المربعات الصغرى. ولكي تقبل علاقة التكامل الزمني بين هذين المتغيرين يجب أن تكون السلسلة الزمنية الخاصة بالراسب مستقرة في فترة الدراسة. والجدول التالي يقدم لنا نتائج اختبار استقرار السلسلة الخاصة بالراسب وذلك باستعمال اختبار ADF دائماً.

اختبار ADF		المتغيرات
القيم الحرجة		
10%	5%	ADF t Φ
-2.6158	-2.9540	-2.17803
		U1

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج 7 Eviews.
 نستنتج من الجدول أن القيمة t Φ أكبر من القيم الحرجة بالجدول عند المستويات 5% و 10% على التوالي مما يدفعنا بقبول الفرضية العديمة القائمة بعدم استقرار سلسلة الراسب ما دل على عدم وجود خطأ التكامل المتزامن بين هذين المتغيرين سعر الصرف الرسمي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة انحدارية في المدى الطويل.

1-3 نتائج الدراسة:

نستنتج مما سبق أنه رغم الإصلاحات المطبقة على نظام سعر الصرف إلا أنه لا يزال في أدنى مستوياته وأن عملية تخفيضه المطبقة في 1994 لم تساهم إلا في تقريب سعر الصرف الرسمي من مستواه التوازني لهذا نرى عدم استجابة المستثمر الأجنبي لعملية التخفيض لأنه يعتبرها عملية تصحيح لسعر الصرف. كما نلاحظ كذلك أن تدفقات FDI تحسنت نوعاً ما خلال فترة التعويم المدار لسعر الصرف عما كانت عليه خلال فترة التثبيت لكن السبب في ذلك لا يعود لسعر الصرف بل لمجهودات الدولة لتشجيع الاستثمار والضمانات المقدمة للأجانب وكذا اهتمامها بتوفير مناخ ملائم.

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه لسلوك رأس المال الأجنبي في ظل تطور نظم الصرف بالجزائر حاولنا معرفة مدى أثر تغير سعر الصرف في نظامه المتبعين على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دراسة نظرية وقياسية، فقد بدا جلياً أن تهميش الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نظام تثبيت سعر الصرف رغم وضعيته الجيدة آنذاك مما يظهر أنه لم يكن له علاقة بجذبه، هذا الأخير الذي كان مقوماً بأعلى من قيمته ما كلف الخزينة العمومية للدولة صرف مبالغ كبيرة من أجل الحفاظ على مستواه وقيمه الذي نتج عنه مديونية كبيرة، في ظل هذه التطورات الحاصلة في سعر الصرف كان الاستثمار الأجنبي دائماً في الحياض لا يتأثر ولا يؤثر.

لكن في ظهور عقد الإصلاحات تخلى صناع القرار بالدولة عن تهميشهم للاستثمارات الأجنبية ووعدهم لمدى مساهمتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد، فمُنذ التسعينات حاولت الجزائر الاهتمام بهذا العنصر محاولتاً بذلك جذبه بشتى الوسائل وتواصلت محاولتها في ذلك سنة بعد سنة من خلال التشريعات والقوانين والنصوص المشجعة له، فاستعملت عدة أدوات من أدوات السياسة النقدية من تحسين مستوى ميزان المدفوعات و بالتالي استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن رغم مرور أكثر من عشرين سنة من الزمن على انتهاج الدولة سياسة التعويم المدار لسعر الصرف إلا أن ذلك لم يظهر جلياً

على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما أكدته الدراسة القياسية بعدم وجود أي علاقة طويلة المدى بينهما. ومن أجل هذا على الدولة أن تحرر سعر صرفها تحريراً تاماً وتحقق الاستقلالية للسياسة النقدية وتركها تتماشى مع مجريات الاقتصاد العالمي وإصلاح القطاع المالي مع الاهتمام باستقرار توازنات الاقتصاد الكلية الكبرى كشرط أساسي لجذب الاستثمارات ولتبني نظام صرف مرناً تماماً.

كما أنه لوحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة صغيرة الحجم وذلك راجع للمعوقات التي تقف أمامه وحتى يتم تحسينه مستقبلاً يجب :

- توجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات تتميز بميزة تنافسية.
- توفير مناخ ملائم للاستثمار في عدة قطاعات اقتصادية منتجة.
- توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب IDE
- إعطاء ضمانات أكثر للمستثمر الأجنبي.
- توفير محيط أعمال خال من البيروقراطية والرشو

قائمة المراجع:

1-MouradBenachenhou,«Inflation,dévaluation,et manginalisation»Dar echrifa alger, s

a.

2- Règlements Banque d'Algérie 2000-2009.

3- Instructions et notes aux Banque 2000-2009, Banque d'Algérie.

4- Elor Duchman, la politique du change en Algérie, missions Economiques, Fish de synthèse, 30/11/2006.

5- Banque d'Algérie, rapport2010, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet2011.

6- آيت يحي سميير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مرجع سابق .

7- Profil pays-Algérie-, institut de la méditerranée, France et Économique research from Egypt., coordinateurs FEMIS ? JANVIER 2006 .

8- عبد المجيد بخادي المنير العام لوكالة في منتدى النفر بون الجزائري ليوم 2005/03/05 .

9-Zine M.Barka, Annual report on international finance and développement in Africa2009-Algerie, CeSPI, 2009.

10- Les Investissements directs étranger en Algérie en 2011, publications des services économiques, Tresore DG, Embrassade de France en Algérie, décembre 2012.

11 - CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 20^{ème} édition, new York et Genève, 2010.

12 - Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981) Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 49, 1057-1072

13- Engle, R.F., and Granger, C.W.J.,(1987):Cointegration and Error Correction: Representation Estimation and Testing, Econometrica, Vol.55.